

من آليات التجديد الآمن للأنظمة والبنى والمؤسسات في الدولة والمجتمع من منظور التطورية الاجتماعية والسياسية

د. أحسن بشاني

أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:

ينبغي أن يشترط في أي تطوير عقلاني ناجح، لتنظيم من التنظيمات أو هيئة أو مؤسسة أو قطاع من القطاعات..الخ، وتحديد أنماط تسييرها، مراعاة خصوصيتها السوسولوجية، وتعزيز تفاعلها المبدع مع قواعد تنظيم وتسيير متعارف عليها عالميا. وذلك من خلال خلق أو تمثل بيئة حرة مناسبة لتنافس نزيه بين وحداتها، تنافس دافعه الأساسي الارتقاء بها نحو نموذج مثالي كوني؛ بالمعنى الفيبري للكلمة، أي نموذج مثالي لا واقعي، مجرد من أية خصوصية سوسولوجية، يشكل هدفا افتراضيا مثاليا أو (أمثليا - Exemplaire) للجميع (عالمي)، باعتباره أداة لفهم الواقع - واقع حال التنظيم أو الهيئة أو المؤسسة أو القطاع..الخ - ومقياسا، في الوقت نفسه، يُدرك من خلاله الجميع، مدى ارتقاء الواقع إليه. إنه بإيجاز تفاعل معادلة الخصوصية والكونية الإبداعي، والذي يتجسد في تنافس صراعي من أجل البقاء.

الكلمات المفتاحية: الكلمة المفتاحية 01 (تطورية)، الكلمة المفتاحية 02 (تنافس)، الكلمة المفتاحية 03 (أنظمة)، الكلمة المفتاحية 04 (خصوصية)، الكلمة المفتاحية 05 (كونية).

Abstract

Any rational development that is effect, should be required for the regulation of any organization, body, or any sector etc. It renews its management patterns, taking into account sociological specifities and enhances its reactive interaction with globally recognized rulers by creating a free environment suitable for fair competition between its units its primary motivation is to elevate it towards a universal ideal model that is not devoid of any realistic goal or ideal for everyone. It serves as a tool for understanding the reality of an organization, a body, an institution, or a sector and a measure over time through which everyone realizes the extent to which reality has risen to. In short it is the interaction of the equation of privacy and universality embodied as a struggle for survival.

Key words: keywords 1 (Evolutionism); keywords 2 (Competition); keywords 3 (Systems); keywords 4 (Specificity); keywords5 (Universalism).

1. مقدمة

لا يدخل هذا البحث في باب الدراسات السياسية والأمنية؛ بالمعنى الدقيق لمفهوم الكلمة، فهذا الحقل من البحوث والدراسات، لا أزعّم لنفسي الأهلية التخصصية للخوض فيه، إنما غايتنا في هذا البحث تقديم اجتهاد نظري، أبرز من خلاله جدوى الاستعارة النظرية لأحد المفاهيم الرئيسية لحقل معرفي محدّد، أثبت صدقه النظري والتجريبي النسبي فيه - وهو الحقل المعرفي البيولوجي - إلى حقل معرفي آخر هو حقل العلوم الاجتماعية؛ وذلك بهدف تمثله (Assimilation) (LALANDE ANDRE, 1980, p 84.) نظرياً في أحد تخصصاته، وهو التطورية الاجتماعية والسياسية، وإسقاطه (LALANDE ANDRE, 1980, p84.)، قياساً، على أحد مواضيعه، وفي هذا الخصوص أزعّم الحديث هنا عن إمكانية الوصول إلى آليات للتجديد الآمن، للأنظمة والبنى والهياكل والمؤسسات.. الخ.

أما إشكالية موضوعنا فتتمثل في إمكانية تمثيل فكرة "الانتقاء الطبيعي" (sélection naturelle) القائم على حقيقة "الصراع من أجل البقاء" (la lutte pour la survie) في عالم الكائنات الحية، واصطناعه؛ بمفهومه المجازي (علم الدين كمال، 1973، ص 45). وفي مستواه البسيط، في عالم المؤسسات الاجتماعية والسياسية، من خلال إخضاعها لنفس منطق الصراع من أجل البقاء، ولنفس الغاية غاية "البقاء للأصلح" (أحمد أبو زيد، 2001، ص 25)، مادامت هذه المؤسسات نفسها خاضعة بدورها لمبدأ التطور، كما تقول الانتروبولوجية الاجتماعية والسياسية (جورج بالاندي، 2007، ص 17)، بل وكما تذهب الداروينية الاجتماعية نفسها.

ولكن، ينبغي أن تأخذ هذه الإشكالية هنا بمدلولها الفلسفي، نقصد بمعنى الرجحان وليس الإقرار. فالإشكالية في معناها الفلسفي ليست أكثر من حكم أو قضية، قد تكون صحيحة (يعني ربما تكون حقيقة)، إلا أن المتحدث عنها لا يؤكد صراحة، كما يقول أندري لالاند في معجمه الفلسفي (LALANDE ANDRE, 1980, p840). وبتعبير أدق إن الإشكالية هي قضية يمكن الإقرار فيها بالإثبات أو بالنفي. وهذا ما يجعلها تتضمن هي نفسها؛ أي إشكالية موضوعنا هذا، خاصية فرضية، في حاجة إلى تدليل. أما أهداف البحث، فتتمثل في محاولة تقديم نموذج نظري لتجديد التنظيمات والبنى والمؤسسات، في الدولة والمجتمع، من خلال اصطناع تنافس صراعي، بين وحدات قطاعية من نفس النوع، من أجل البقاء. وذلك من منظور منهج تحليلي تاريخي مقارن.

2. العنوان الرئيسي الأول: في أصل مفهوم التطور ونظريته

1.2 العنوان الفرعي الأول: تمهيد نظري

يحيل الحديث عن التجديد؛ من بين ما يحيل إليه، إلى مفهوم أكثر شمولية، ألا وهو مفهوم التطور، الأمر الذي يستدعي بدوره الحديث عن مفهوم الحياة نفسه؛ حيث لا تطوّر إلا للعالم والكائنات الحية، والحياة نفسها عالم متطور. ولكن، يجب القول: إن موضوعنا لا يحتمل، منهجياً، الإسهاب في هذين المفهومين، إلا بما يخدم مقارنة الموضوع ومعالجته فحسب.

والواقع أن أول مبادئ فكرة التطور، تعود إلى كتابات بعض فلاسفة الإغريق القدامى، خاصة أرسطو الذي اعتقد بأن الكائنات الحية قد ارتقت من أنواع بسيطة إلى أنواع معقدة، ويعتبر الإنسان ذروة هذا الارتقاء (علم الدين كمال، 1973، ص 41). إلا أن القيود الفكرية التي فرضتها الكنيسة في العصور الوسطى الأوروبية، على حرية التفكير الفلسفي (العلمي)، قد أعاقت لعدة قرون، إمكانية أي تفكير علمي بخصوص هذا الموضوع (علم الدين كمال، 1973، ص 41).

ويمكن القول أن الأمر قد ظل على ذلك الحال حتى القرن السابع عشر، حيث أصبحت فكرة التطور تدريجياً موضع اهتمام ونقاش علميين، (علم الدين كمال، 1973، ص 45)، في إنجلترا وفرنسا بشكل خاص. ولكن، وإلى حد النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظل المصطلح "يستخدم في المقام الأول - إن لم يكن حصرياً - بالمعنى الجيني، للإشارة إلى تطور الجنين الفردي {.....}. وفي مطلع النصف الثاني من القرن نفسه، وتحديدًا عام 1852 استخدم الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر هذا المصطلح للإشارة إلى التغييرات الكونية والبيولوجية من 'التجانس' إلى 'عدم التجانس' وتحدث هناك عن 'نظرية التطور' (صلون فيليب، 2019، ص 2).

وعموماً، فإن فكرة التطور قد سيطرت منذ ذلك الحين على مختلف مجالات الفكر ومختلف التخصصات؛ وبالذات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى حدّ يسمح لنا بالقول: إن فكرة التطور أثرت في طرق وأساليب الفكر الإنساني، أكثر مما أثرت فيه أية نظرية أخرى، في العصر الحديث. فقد غيّرت أنماط التفكير السائد آنذاك تغيراً جذرياً، وهزّت الكثير من الأفكار والمعتقدات، بل والفلسفات السابقة، وفتحت أفقاً لأفكار ومعتقدات علمية وفلسفات جديدة تماماً (أحمد أبو زيد، 1973، ص 105). بل إنّها صارت أسلوباً ومنهجاً، يُتبع ليس فقط في تفسير الحياة والكون وفهمهما، بل أيضاً في فهم الإنسان والمجتمع، عن طريق الاستعانة بما صار يعرف "بالمماثلة البيولوجية"، ومحاولة تصور المجتمع بالذات ككائن عضوي حي، ومقارنة ما يحدث فيه من تغيّرات وتطورات بما يحدث في الكائنات العضوية الأخرى.

وبالمختصر، لقد تغلغلت الفكرة إلى كلّ مجالات العلوم تقريباً، إلى حدّ أصبحت فيه هذه العلوم بمثابة ميدان لاختبار مدى صدق نظرية التطور، وقد تمثّل ذلك في العلوم الإنسانية بوجه خاص، في الكتابات الانتروبولوجية والسوسولوجية والتاريخية والاقتصادية، وفي النظرية السياسية كذلك. (أحمد أبو زيد، 1973، ص 106).

ولكن، ينبغي القول أن مصطلح التحوّلية (Transformisme)، كان قد سبق أن استُخدم قبل ذلك، وتحديدًا سنة 1835 في فرنسا؛ حيث استخدمه لأول مرة عالم الطبيعة والبيولوجي الفرنسي جان باتيست دو لامارك؛ ولذلك لا بدّ من الإشارة إلى بعض أسس هذه النظرية، قبل الحديث عن التطورية الداروينية، والتطورية الاجتماعية عند هربرت سبنسر.

2.2 عنوان فرعي ثاني: نظرية جان باتيست دو لامارك التحولية

ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، طرح دو لامارك نظريته عن التطور، التي أيد فيها مبكرا الفكرة التي راجت آنذاك عن التطور، والذاهبة إلى أن التطور البيولوجي للكائنات الحية تم مستقلا عن أية قوة خارجية، وأن هذا التطور انطلق واستمر وفقا للقوانين الطبيعية نفسها.

والواقع، أن السمة الأكثر شهرة - وهي السمة التي تمحنا في سياق بحثنا - "اللاماركية المؤثرة في تقاليد النظريات التطورية اللاحقة، هي نظرية التحويلية، من خلال وراثة الصفات المكتسبة، التي تعمل كعملية ثانوية ومتنوعة؛ إذ يتم من خلالها تكييف مجموعات الحيوانات الرئيسية مع الظروف المحلية. ومع أن هذا التكيف ليس هو السبب الرئيسي للتحويل من مجموعة إلى أخرى {.....} فإن التطور الأساسي للحياة لا يتم من خلال التكيف المحلي" (صلون فيليب، 2019، ص 2). ومع ذلك فإن التحولات الرئيسية بين المجموعات الأقل (والأرجح أن المؤلف يقصد الأقل عددا)، من خلال عمل استخدام الهياكل وإهمالها (صلون فيليب، 2019، ص 2).

ودون إطالة في الحديث عن أسس علم الوراثة ومبادئها عند لامارك؛ والتي هي في الحقيقة أهم أسس علم الحياة نفسه، تنتقل إلى محطة أخرى من نظريات التطور، ألا وهي نظرية العالم البريطاني الشهير تشارلس دارون.

1.3 العنوان الفرعي الأول: نظرية تشارلس دارون التطورية

نعم، فنحن إذا عدنا إلى القرن التاسع عشر، نجد أن أهم النتائج التي نجمت عن علم التطور (علم الدين كمال، 1973، ص 16). الجديد، هي إدخال الإنسان نهائيا في إطار الصيرورة الكونية. فالإنسان وفق هذا العلم الجديد قد صار جزءا من أجزاء الطبيعة المترابطة، وهو مقيد بقوانينها وخاضع لقواها؛ ليس هذا فحسب، فهذه أمور سبق أن عرفها القرن الثامن عشر، (ج. برنوفسكي، 1981، ص 223)، بل نود القول: إن المعرفة الإنسانية أخذت توسع سلطة العقل الإنساني في أرجاء الكون، أكثر من وضعها الإنسان داخل مشهد طبيعي. فمنذ ذلك الوقت، وبعد أن ظهرت أطروحة تشارلس دارون) عن التطور، لم يعد بالإمكان قط التغاضي، علميا، عن الحقيقة الراسخة في أن الإنسان بمقدار ما هو جزء من الطبيعة، هو كائن خاضع في الوقت نفسه لقوانين تطورها، وأنه ارتقى إلى ما هو عليه اليوم من أصل داني وضع، وأنه حقق جميع انجازاته وأعماله بعد كفاح مرير ضد بيئة معادية. (نايف بلوز، 1981، ص 96).

هكذا إذن، وتجاوزا للحديث، تفصيلا، عن الفرضيات العلمية المعروفة إلى حد الآن، عن نشأة الحياة وتطورها، وعن نظريات التطور عموما، نكتفي بالتذكير ببعض المبادئ العامة في ذلك.

وبعيدا عن التأويلات التي ربطت؛ عن صواب أو عن خطأ، بين الداروينية ونظريات التطرف الأيديولوجي والسياسي، التي عرفتها أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، وفي مقدمتها النازية (نايف بلوز، 1981، ص 97)، وبصرف النظر كذلك، عن ردود الفعل الدينية القائمة على نظريات الخلق، والمستنكرة لنظريات التطور بشكل عام وللداروينية بشكل خاص - وهذه مسائل فلسفية لا تدخل في سياق بحثنا - فإن للداروينية تأويلات علمية وتمثلات

نظرية أخرى إيجابية، خارج مجالها المعرفي البيولوجي الأصلي، لعل أبرزها نظرية الداروينية الاجتماعية (Le darwinisme social) (صلاح عثمان، 2001، ص 136 وما بعدها).

فعلا، فإن من أبرز نظريات المجتمع؛ التي عرفت أوروبا وأمريكا الشمالية، في سبعينيات القرن التاسع عشر، الداروينية الاجتماعية. وهي نظرية هدف بها منظورها آن ذاك، إلى استعارة مفاهيم الداروينية البيولوجية (نايف بلوز، 1986، ص 101)، وبالأساس مفهوم "التنازع من أجل البقاء". (تشارلس داروين، 2004، ص 135)، ونقله إلى ميدان المجتمع والسياسة، ومن ثم تمثل آليته الطبيعية المتمثلة في "الانتقاء الطبيعي"، المفضي ضرورة إلى نتيجة "البقاء للأصلح"، أو الاحتفاظ بالأقوى. والحقيقة أن علم نشأة الإنسان والاجتماع والعلوم الاجتماعية بصورة عامة، كان عليها آنذاك أن تعيد النظر في خطواتها السابقة، وأن تقيم أسسها من جديد على ضوء المستجدات العلمية، وفي مقدمتها مستجدات النظرية التطورية، التي فرضت نفسها، كما سبق وأشرنا، على مجالات التفكير العلمي كلها. والعلوم الاجتماعية نفسها كانت لا تزال معنية بالتنبيه إلى مخاطر الاعتقاد بصحة أي خطأ من خطوط التطور الواحد البسيط (خطية التطور وبساطته)، المتصف بوجود درجة التطور التلقائي، ومن ثم فهي معنية بالتشديد على الاعتقاد بالتيارات السببية المتعددة، وبالتأثيرات التي عملت تحويل المؤسسات القديمة لأشكالها الحاضرة.

ذلك أن داروين قد أحدث أكثر بكثير من المتوقع في علم الإنسان، فهو بإبرازه علم الحياة، وإعطائه طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المكانة التي احتلها علم الميكانيكا في القرن الثامن عشر، أضاف أثرا بيولوجيا ثالثا إلى التيارين المسيطرين من قبل. فقد أصبح علم الحياة الآن هو العلم السائد، وعلى ذلك أخذت العلوم تعود إليه الآن لتستعير منه المفاهيم والمقاييس الجديدة وتكتسيها. (نايف بلوز، 1981، ص 101).

وهكذا، وجد العلماء في مفهوم العضوية الاجتماعية (l'organique social) مجالا لإمكانات في التوسع لا حد لها. فقد صار ينظر إلى المجتمع على أنه ليس نتيجة عقد آلي، كما كان يُعتقد في القرن الثامن عشر، بل هو عضوية أصيلة، ووحدة من خلايا تقوم بوظائفها بانسجام. وكمثال آخر على تلك المقاييس، ما ذهبت إليه بعض الآراء في مقايضة الدولة بالعضوية، حيث رأت أن الدولة أكثر بكثير من مجموع أعضائها. ويتوضح أكثر، يمكننا أن نأخذ نظرية القانوني والسياسي السويسري يوهان كاسبار بلونتشيلي (Johann Caspar luntshli)، فالدولة بالنسبة إليه ليست بأي شكل من الأشكال جهازا لا حياة فيه، بل جهاز حي، فهي بالتالي كائن عضوي. وهي في ذلك ليست على نفس مستوى العضويات الدنيا من النباتات والحيوانات، وإنما هي من نوع أعلى. ولذلك، فنحن عندما نصف الدولة بأنها عضوية، لا يذهب تفكيرنا إلى فاعلية الكائنات الحية في بحثها عن الغذاء وامتلاكها وتمثلها له، ولا في توالدها. والواقع، أن بلونتشيلي قد ذهب بعيدا في تأثيره بمفهوم العضوية في النظرية التطورية، إلى حد أنه أسقط على عضويته الاجتماعية الصفات الجنسية: فالدولة في نظره هي بمثابة الذكر والكنيسة هي الأنثى. (نايف بلوز، 1981، ص 106/105).

2.3 العنوان الفرعي الثاني: من التطورية العضوية إلى التطورية الاجتماعية

والواقع، أن رائد علم الاجتماع الحديث الفرنسي أوغست كونت (Auguste Comte)، كان أول مفكر يذهب إلى أن علم المجتمع يجب أن يُقيم أسسه بوضوح على علم الحياة. وقال: إنه لا بد لكل علم أن يتطور بشكل محدد، حتى يبلغ القمة في "المرحلة الوضعية"، وفي علم موحد للمجتمع له قوانين ثابتة في النمو، وعلى علم الاجتماع الذي هو أرفع العلوم، أن يبحث عن أسسه في العلم الذي سبقه مباشرة، وهو علم الحياة. فقوانين علم الاجتماع هي الجزء المقابل لقوانين علم الحياة.

إلا أن الإسهام الأكبر في هذا المسعى؛ مسعى إدخال المثل الأعلى البيولوجي في علم الإنسان، يبقى مقرونا بالدرجة الأولى بهيرت سبنسر (Herbert Spencer). فقد توسع توسعا كبيرا، كما سيتبين، بمقايضة العضوية (ديفيد واينستين، ص 13)، والأهم من ذلك تشديده على فكرة المؤلفلة الاجتماعية للبيئة؛ أي مقولات آلية التطور البيولوجي. فعلى أساس التشابه بين عضوية الكائن الحي وعضوية المجتمع، أشار سبنسر إلى أن الأفراد هم خلايا المجتمع، وأن صفات هذه الخلايا تحدد طابع المجتمع. وعلى هذا فالمجتمع يمثل إذن وحده أجزاء لآلة عضوية واحدة، وهذه الأجزاء مترابطة كالجهاز العضوي، ويتم النمو فيها دون قفزات وعلى نحو تدريجي كمي، ويشكل هذا النمو تعقداً بنوياً متزايداً، يؤدي إلى التكامل والتنوع الأشد. وبما أن المجتمع استمرار للطبيعة، التي تشمل قوانينها الحياة الاجتماعية أيضاً، ينظر إلى التوازن بوصفه حالة طبيعية. وإن كان يرى في الصراع الاجتماعي كذلك، فإنه يجد في التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع نتيجة للتفاوت البيولوجي الوراثي. (نايف بلوز، 1986، 101/102).

والحقيقة، أن بعض المتحمسين لجديد نظرية التطور البيولوجية قد نحى بها منحى اجتماعياً متطرفاً للغاية؛ حيث راحوا يتزاحمون في تفسير نمو الفئات الاجتماعية وتطورها، على أساس المنازعة من أجل الوجود والانتقاء الطبيعي وبقاء الأنسب والأصلح. وهكذا، نظر هؤلاء الداروينيون الاجتماعيون المغالون - ومن أهمهم والتر باجيهوت (Walter Bagehot) والعالمان النمساويان لودفيغ جمبلوفتش (Ludwig Gumplowicz) وغوستاف راتزنهوفر (Gustav Ratzenhofer) - إلى تصارع الفئات العرقية والقومية والاجتماعية نظرة بيولوجية محضة، إلى حد تبريرهم الحرب؛ حيث اعتبروها عاملاً أساسياً في التطور الاجتماعي. ففي هذا السياق قال باجيهوت: إن صراع البقاء يجري بين الفئات أكثر مما يجري بين الأفراد، ويتخذ تسابق الفئات من أجل ذلك أعنف الأشكال.

3.3 العنوان الفرعي الثالث: من عوامل ضعف النظرية التطورية

صحيح، إن هذا المبدأ لا يحظى بنفس الغاية عند جميع التطوريين، حيث نجد من التطوريين من يسجل تحفظه على دوره في نظرية التطور، بل أكثر من ذلك في غاية التطور نفسه في بعده الإنساني والمجتمعي. فهذه النظرية تنطلق، في بعدها المجتمعي، من تصور مفاده أن المجتمعات الإنسانية تسير في مسار واحد؛ محدد سلفاً، عبر مراحل يمكن التعرف عليها، وفي هذا الأمر يتفق كل التطوريين، إلا أنهم يختلفون حول ثلاث قضايا رئيسة هي: أولاً في عدد المراحل التي يمر بها

التغير الاجتماعي، أو عملية التطور. وثانيا في العامل الرئيسي المحرك لعملية التطور؛ هل هو الجانب المادي، أي في ما يعرفه المجتمع من تطوّر في الوسائل المادية، التي يعتمدها في الحياة الاجتماعية، أم في الجانب المعنوي وما يشملها من تغير في الأفكار والمعتقدات، وما يصحب ذلك من تغير في السلوك - وهذا في الحقيقة هو جوهر الاختلاف بين المثاليين والماديين التاريخيين حول محرك التطور التاريخي للمجتمعات - وثالثا حول وجهة التطور وغايته، أو المسار الذي تأخذه عملية التطور، هل هو مسلك تقدمي مفتوح أم مسلك دائري يعود من حيث بدأ. (عبد الرحمان بدوي، 1974، ص 216).

ليس هذا فحسب، بل إن مواطن ضعف الداروينية الاجتماعية (التطورية الاجتماعية) غير محصورة في اختلافات التطورين أنفسهم حول هذه القضايا الثلاث السابق ذكرها، إنما أيضا في قضايا أشمل. وواقع الأمر أن ضعفها بلغ عند بعض النقاد حدّ فشلها في تفسير "التغير الاجتماعي"، من حيث وجهته بشكل خاص ومن حيث سبل توجيهه نحو المسار الأمثل لتوفير حاجات المجتمع الضرورية؛ وذلك بحكم تقصير اهتمامها بالبحث في مراحل التطور ومحركه الأساسي. ويعزوا هؤلاء النقاد ذلك لسببين أساسيين، هما:

الأول، ويتمثل في دعوى نماذج التطورية القديمة، بأن المجتمع (وهو أكبر مؤسسة أو نظام اجتماعي) يسير في اتجاه تراكمي مرسوم، والمراحل الأساسية لنموه وتطوره، حسب هذه النماذج النظرية، محددة وذات تعاقب حتمي يطال كل مجتمعات العالم؛ تماما كما تطال قوانين التطور البيولوجي الأنواع في عالم الكائنات الحية، رغم كل ما يمكن أن يكون هناك من خصوصيات مجتمعية، ورغم أن المجتمعات لم تبلغ كل مراحل التطور التاريخي وليست كلها في نفس المرحلة (عبد الرحمان بدوي، 1974، ص 216). وتتبع الثانية في فشل النظرية التطورية؛ في نموذجها الكلاسيكي على الأقل، في تحديد الخصائص المنظمة للمجتمعات أو لنظمها، وفي تحديد ميكانزمات التغير وعملياته وتأكيد قوى تغييره، تقنية اقتصادية (مادية عموما) أم فكرية أيديولوجية روحية (بالمعنى الفلسفي للكلمة).

ونحن إذا ما قرأنا مواطن ضعف التطورية هذه، من منظور مقارن لمواطن ضعف التاريخانيين (Historicistes)، بالمعنى النقدي الذي وجهه كارل بوبر (Karl Popper) للتاريخانية (L'historicisme)، - أي، البحث عن قوانين التغير الاجتماعي أو بصورة أكثر طموحا، عن التاريخ - لقلنا: إن نقده ينطبق تماما على التطورين فيما يخص وجهة التطور المحددة وحتمية مرحله. فهذا المسعى هو على الأرجح، في نظر بوبر، "إغراء أو (Weltanschauung) في الألمانية، أي رؤية قديمة قدم الفكر. إلا أنها لم تهيم على حقل العلوم الاجتماعية إلا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بصورة خاصة. ويتم اقتراحها عادة بأسماء هيغل (Hegel) وكونت (Comte) وكارل ماركس وجون ستور ميل (Karl Marx et J.S. Mill) وهربرت سنسر (H. Spencer)، وبعض حركات الفكر؛ ومنها الماركسية بالتأكيد، ولكن كذلك الداروينية الاجتماعية...". (ر. بودون و ف. بوريكو، 1986، ص 131).

أما من الناحية الإيديولوجية والسياسية، فإن نظرية التطور، بفرعها العضوي (البيولوجي)، قد وجهت حال ظهورها - كما كان متوقعا - بصفتها نظرية تقدمية، على حدّ تعبير هربرت سبنسر، بهجوم عاصف من قبل المؤسسات الدينية والسياسية، التي وجدت فيها تهديدا مباشرا للنظام الاجتماعي القائم. (صلاح عثمان، 2001، ص 136).

4.1. العنوان الفرعي الأول: الصراع من أجل البقاء والانتقاء الطبيعي للأصلح موطن قوة التطورية

ولكن مع كل هذا النقد الموجه للتطورية الاجتماعية ولحدودية عطائها في تفسير التغيير الاجتماعي وتطوره، والتنبؤ بوجهته وغايته، وأنه مهما يمكن من أمر في رفض مبدأ 'الانتخاب الطبيعي' خارج مجال البيولوجيا، أي كمحرك للتطور التاريخي المجتمعي، فإنه لا مجال للشك في الإقرار بوجوده كففاعل محرك في التاريخ والمجتمع، وفي الأنظمة والبنى والمؤسسات، وفي الحياة بشكل عام. ولا بد من الاعتراف بسيطرته في أول التاريخ الإنساني؛ فلقد قضى الأقوياء دائما على الضعفاء كلما استطاعوا وحالما تصارعوا. ولا نذهب بعيدا عن حاضرنّا للتأكد من ذلك، فواقع العلاقات الدولية شاهد قوي على هذا المبدأ، ففي واقع العالم الدولي، تنزع الأمم الأشد بأسا لأن تسود على الأمم الأخرى، وإذا نظرنا إلى بعض الميزات والسلوكيات المحددة، نجد حقيقة واضحة وهي الإقرار باعتبار الأمم الأقوى هي الأمم الفضلى؛ وكذلك هو الأمر في الأنظمة والبنى والمؤسسات، فأفضل المؤسسات تحوز على ميزة حربية (قدرة تنافسية) طبيعية، تفتقدها المؤسسات السيئة (الضعيفة). (نايف بلوز، 1981، ص 107).

لقد تعمدنا التوقف عند هذا العرض الموجز لنظريات التطور، بهدف إبراز عملية التمثل والإسقاط (المجازين)، التي تمت في مجال العلوم الاجتماعية؛ وذلك تسويغا نظريا لما هدفت إليه في هذا البحث، من تمثيل لمفهومي التنارع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي للأصلح، ومحاولة تبيان مدى جدوى إسقاطهما على الأنظمة والبنى والمؤسسات. فالمقايضة هنا جائزة علميا، مادام أن قانون الارتقاء العضوي هو - كما أبان هربرت سبنسر نفسه في مبدئه الأول من مبادئ فلسفته - قانون كل تقدم؛ سواء كان ذلك في تطور الأرض وفي تطور الحياة على سطحها، في تنمية المجتمع، في الحكومة، في المصنوعات، في التجارة، وفي اللغة والأدب والعلوم والفن... الخ (ديفيد واينستين، 2005، ص 2).

وواقع الأمر، أن الأنظمة والبنى والمؤسسات السياسية هي نفسها خاضعة، بدرجة أو بأخرى لهذا القانون، أي لأحكام منطق الارتقاء والتطور؛ مثلها في ذلك مثل النظريات السياسية، فهي كذلك مرتبطة بتطور المجتمع. ولعل هذا الأمر هو ما جعل س. ن باركنسون (S.N Parkinso) يعتقد، كما يقول جورج بالاندي، أن دراسة النظريات السياسية يجب أن يعهد بها إلى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية (جورج بالاندي، 2007، ص 16). والأمر في حقيقته لا يدعو للاستغراب، فالأنظمة والهيئات والمؤسسات، هي في أهم عواملها - وهو العامل البشري - مرتبطة في تطورها بتطور المجتمع ومؤسساته الأساسية.

4.2. العنوان الفرعي الثاني: جدل الخصوصية والكونية في التطور الاجتماعي والمؤسسي

وهذا الارتباط هو تحديدا مدخل إلى حقيقة الخصوصية المجتمعية، التي لم تولها التطورية الاجتماعية، كما سبق وأشرنا، اهتماما خاصا؛ خصوصيات لم تعد تشكل اليوم اهتماما مركزيا في دراسات الانتروبولوجيين الاجتماعية والسياسية فحسب، بل محل اعتبار في أي دينامية اجتماعية، وأي سياسة تجديدية آمنة لأنظمة المجتمع وبنائه ومؤسساته؛ باعتبار أن عامل الاستقرار أو الاضطراب في أنظمة وهيئات وبنى ومؤسسات الدولة والمجتمع المختلفة، يعود بالأساس؛ بل وبشكل حاسم، إلى العامل البشري. الأمر الذي يفرض إعطاء مسألة الخصوصية التاريخية والمجتمعية اهتماما كبيرا، حال التفكير في أي سياسة عامة للتجديد والتطوير.

ومسألة الخصوصية التاريخية والمجتمعية وتأثيرها في مؤسسات الدولة والمجتمع وفي سياساتها، ليست أمرا مزعوما؛ فحول هذه المسألة لا أجد بدا من العودة مرة أخرى إلى قول حربي لجورج بلاندي، مفاده: "أن كل المجتمعات متغايرة وبدرجات مختلفة، ويشحنها التاريخ بمضامين جديدة دون إلغاء القديمة؛ ويضاعف تمايز الوظائف عدد الجماعات التي تنهض بها، أو يفرض على مجموعة واحدة الظهور بأشكال شتى تبعا للمواقف. ولا يمكن لهذه العناصر المختلفة أن تتوافق إلا إذا كانت مرتبة بالنسبة لبعضها البعض، وتوحيدها السياسة فارضة ترتيبا ما، إلى حد يمكن القول فيه، عن حق، إنها القوة المرتبة بامتياز. وبالاختصار لا مجتمع دون سلطة سياسية، ولا دون طبقات ودون علاقات متفاوتة قائمة بين الأفراد والجماعات الاجتماعية. فلا يجب على الأنثروبولوجيا السياسية أن تنكر أو تهمل الواقع؛ إن مهمتها هي على العكس إظهار الأشكال الخاصة". (جورج بالاندي، 2007، ص103).

قد تبدو فكرة هذا النصّ عامة بعض الشيء، إلا أنها تفي بغرض ما نريد توضيحه، وهو أن البعد الانتروبولوجي لأي مجتمع يفرض نفسه كواقع له خصوصية، لا بد من اعتبارها في أي سياسة تجديد، دون أن يعني ذلك التنازل للبعد الكوني لآليات التغيير في مؤسسات الدولة والمجتمع، وهذا الأمر لا يخص مجتمعات دون غيرها، إنما هو حقيقة مجتمعية إنسانية، تتفاوت في نسبتها للمجتمعات تاريخيا. وهي إحدى حقائق الاجتماع الإنساني، التي يعبر عنها في العادة فلسفيا وانتروبولوجيا، بمجدلية الخصوصية والعالمية في تطور التاريخ الإنساني.

وكما أن للخصوصية المجتمعية، بوصفها واقعا مجتمعيًا، دورها في ارتقاء المجتمع الذاتي وتطوره، كذلك لها دورها النسبي، بوصفها واقعا مؤسسيًا، (ميكروسوسيولوجيا) في تحديد أنظمة وبنى ومؤسسات الدولة والمجتمع وفي تطورها الذاتي. وهذه المسألة بالذات تحيلنا إلى سوسيولوجيا المؤسسات أو سوسيولوجيا الرهوط (مجموعات، فئات، أسر عصب.. الخ) وديناميكتها (بول لازرسفيلد، 1976، ص 327)؛ مادامت المؤسسة وحدة ديناميكية من حيث نموها الداخلي، تفاعلية من حيث العنصر البشري.

تشير الدراسات المهمة بتفاعل الأعضاء في الفئات والمجموعات الصغيرة (الرهوط)، وعلى الصورة التي يؤلفون بها منظمات (أي، مؤسسات أنظمة هيئات.. الخ). وهذه الدراسات تصنف، بصورة عامة، تحت عنوان "تريكية الرهوط" أي

ديناميكية الرهوط. ذلك أن رهطا صغيرا يمكن، في آخر الأمر، تشبيهه سوسيولوجيا، كما يذهب عالم الاجتماع الأمريكي بول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld)، بمجتمع مصغر، يفسح مجالا لدراسة المسائل السوسيولوجية، كما لو أننا نستعمل مجهرا (بول لازار سفيلد، 1976، ص 327). ولنا مثل مهم عن فائدة هذا النوع من الدراسات، كما يضيف لازار سفيلد، هو الدراسة التي خصصها روجي براون (Roger Brown)، لبحث تجربة واحدة ووحيدة. (بول لازار سفيلد، 1976، ص 327)

فلقد توصل روجي براون، من بين ما توصل إليه من حقائق، في هذه الدراسة عن ديناميكية الرهوط (dynamique de groupe)، إلى أن الناس الذين عليهم أن يختارون بين حلّ متأن وآخر جريء، يكونون أكثر جرأة عندما يتخذون القرار جماعيا. كما اكتشف، بعدما قارن دراسته بدراسات سابقة عن الرهوط، أنه عندما يناقش أفراد رهط ما في مختلف صور السلوك الممكنة، فإن هناك فرصا لتدخل الشخصيات الجريئة في النقاش، بصورة نشطة بوجه خاص؛ ومن المؤكد أن الناس في المجتمع الأمريكي، يعتبرون أن من اللائق قبول بعض الأخطار – لنلاحظ نحن هنا أن هذه الدراسة (دراسة روجر براون عن الرهوط)، التي يقدمها لنا لازارسفيلد، قائمة على الخصوصية السوسيولوجية الأمريكية، فلنحتفظ بها إذن في الذهن؛ لأننا سنذكر بها في مكان لاحق من البحث – ومن ناحية أخرى فقد اكتشف أن الخطيب (المتحدث في الناس) يكون تأثيره في مستمعيه أكثر وأسهل، إذا هو دعا إلى الجرأة في الموقف، مما لو هو دعا إلى التأنى فيها. (بول لازار سفيلد، 1976، ص 328).

ومن زاوية أخرى طرح علماء النفس الاجتماعيين مسألة معرفة ما إذا كانت الرهوط أكفأ من الأفراد في حل المشاكل، فأروا أنها مسألة ذات وجهين علمي وأيديولوجي عقائدي في نفس الوقت. أما أهميتها العلمية التي لا مرأى فيها؛ ذلك أنه إذا ظهر مثلا أن الجهد الجمعي يتفوق في ذلك على الجهد الفردي، فإن قيمة التأزر والتعاون ستزداد من جراء ذلك. ولأن الأمر ليس كذلك في كل الظروف بالبداية، تحول الانتباه إلى الشروط التي تجعل الرهط ينتج بشكل أفضل؛ في المتوسط، مما ينتجه الأفراد العاملون بصورة مستقلة. وهكذا، قام عالم النفس الاجتماعي الأمريكي ألكس بافيلاس (Alex Bavelas) بتجربة مخصصة {....} وانتهى بأساليب فنية عديدة ومختلفة، إلى تغيير إمكانيات الاتصال بين أعضاء الرهط، ولاحظ أن كفاء الرهط في حل المشكلة جماعيا، تتغير بحكم ذلك. (بول لازار سفيلد، 1976، ص 328).

وحسب دراسة أخرى لبافيلاس أحدثت من دراسته الأولى، فإن أهم متحول يتدخل هنا، حسب إحدى نتائج هذه الدراسة، هو الطريقة التي ينظم بها أفراد الرهط عملهم، فنحن على سبيل المثال إذا أعطينا أفرادا مستقلين، معلومات لا علاقة لها بالعمل الرئيسي الذي فرض عليهم، فإننا لا نلاحظ، كما يقول بافلاس، أي تحسن في نتائجهم؛ في حين أننا نلاحظ تحسنا في النتائج حالما فعلنا ذلك مع الرهط. أما سبب ذلك فيرده بافلاس إلى أن الحصول على معلومات لا علاقة لها بالعمل، تتيح للرهط فرصة للزيادة في تأزره، لأنه لم يجد في المعلومات المقدمة له ما يفيد، ولذلك فعليه بالتأزر للبحث عن اجتهد لحل المشكلة. كما لاحظ أن النجاح الأكبر، المعزو إلى بعض شبكات الاتصال، يتلشى مع الوقت.

وهذا ما قد يبرهن على أن الفرق بين مجموعة أجهزة توبولوجية، إنما يردّ إلى صعوبة تنظيم التعاون، أكثر مما يردّ إلى كفاء أكثر أو أقل في حل المشكلة. (بول لازار سفيلد، 1976، ص 329).

كانت هذه أمثلة اخترناها عينة للتدليل على أهمية الخصوصية السوسولوجية؛ وخاصة خصوصية الرهوط. وكما ذكرنا فهي أمثلة تعبر عن دور الخصوصية السوسولوجية والنفسية الاجتماعية في الدراسات الأمريكية لديناميكية الرهوط في أمريكا، بغية تجديدها وظيفتها وتحسين أدائها؛ والأمر نفسه يتم في الدول والمجتمعات المتقدمة الأخرى في أوروبا وخارجها. فلماذا لا نراعي نحن أيضا خصوصياتنا السوسولوجية في دراساتنا أنظمتنا وبنينا ومؤسساتنا الانتاجية، وغير الانتاجية؟ - سؤال نطرحه دون الزعم بأهليتنا التخصصية للخوض في أي نوع من هذه الدراسات، فهذه مسألة تخص السوسولوجيين وعلماء النفس الاجتماعيون، وهم بالتأكيد على دراية تامة بأهمية مثل هذه الدراسات ومن ثم بأهمية هذا السؤال - إلا أن دور الخصوصية السوسولوجية تبقى فاعليته، مع ذلك، مرتبطة بدور الآليات الكونية والإنسانية العامة الأساسي والحاسم.

4.3. العنوان الفرعي الثالث: دور آليات التطور الكونية أساسي في ديناميكية الأنظمة والمؤسسات ونموها

في كتابه مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، يعرف ماكس فيبر مفهوم التنظيم قائلا: "التنظيم هو علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، يكون الالتزام بنظامها مضمونا بفضل سلوك أشخاص معينين، ممكن أن يكون سلوكهم قائما على تطبيق ذلك النظام، وهم: المدير ومن الممكن أيضا هيئة الإدارة، التي يمكن لها في المعتاد سلطة التمثيل، إذا لزم الأمر...". (ماكس فيبر، 2011، ص 85).

اكتفينا ما يهمنا في هذا التعريف، هو أن مفهوم التنظيم، كما يذهب ماكس فيبر، لا يقوم على أية خصوصية سوسولوجية؛ أو غير سوسولوجية، من حيث وظيفته (fonctionnement)، ما يعني أن التنظيم، في معناه النموذجي أو الأمثلي (exemplaire) بالمعنى الفيبري أيضا للكلمة، (دونالد ماكري، 1975، ص 87 - 89) لا وجود له في الواقع، أي أنه صورة مجردة من أية خصوصية سوسولوجية واقعية؛ فهو، أي النموذج الأمثلي، عبارة عن بناء صوري افتراضي يتألف من مجموعة العناصر - المكونة افتراضيا للتنظيم - بطريقة منطقية ومنسجمة وظيفيا. فالتنظيم أو النظام إذن؛ من منظور النمط الأمثلي عند فيبر "ليس سلوكا واقعا بل سلوكا متوقعا عقلايا خياليا، قد نستطيع الاقتراب منه واقعا بوصفه هدفا، كما نستطيع باستخدامه في البحث، فهم ما هو واقعي". (نايف بلوز، 1986، ص 110).

وهذه هي تحديدًا الصفة الكونية أو العالمية لمعنى التنظيم؛ بوصفه نموذجا أمثليا وهدفا لما هو واقعي، التي ينبغي أن تستخدم لفهم ما هو واقعي في أي نظام أو هيئة أو بنية أو مؤسسة، باعتبارها تنظيمات؛ في أي مكان وفي أي واقع سوسولوجي كان. وهي الصفة التي ينبغي أن تتخذ أيضا مقياسا لمدى اقتراب واقع أي تنظيم من النموذج الأمثلي بوصفه هدفا.

وهنا نكون قد بلغنا المفهوم الذي نريد أن نسقط عليه فكرة "الصراع البيولوجي من أجل البقاء"، وغايته المتمثلة في "البقاء للأصلح"، فديناميكية تطور التنظيمات خاضعة - بالمعنى المجازي لكلمة خاضوع - في بعدها الأمثلي هذا - النموذجي (البارادغمي - paradigmatic) - لنفس ديناميكية التطور البيولوجي، المتمثل في الصراع من أجل البقاء، واستمرارها الوجودي ينبغي أن يكون كذلك مرهونا به. فكما أن نمط مفهوم الصراع من أجل البقاء البيولوجي، مفهوم مجرد لا واقعي، بل هدفا افتراضيا لما يجري في الواقع، من صراع فعلي للكائنات الحية من أجل البقاء، ومقياسا أو أداة لفهم واقع هذا الصراع، كذلك هي التنظيمات، لا بد من تصوّر نموذج أمثلي تخيلي لا واقعي لها، يؤخذ هدفا أعلى لأي تنظيمات واقعية، تسعى للاقترب منه واقعيًا؛ دون أن تبلغه طبعًا (دونالد ماكري، 1975، ص 78)، ومقياسا لمدى تطوّر هذه التنظيمات وارتقائها نحوه.

إذن، فمن الواضح أنه إذا أريد رسم سياسية عامة، لتجديد تنظيم أو مؤسسة أو قطاع.. الخ وتطويره، في بيئة عمل تنافسية نزهاء آمنة، فالمطلوب، أولا وقبل كل شيء، إيجاد المفتاح، على حد تعبير دونالد ماكري، والمتمثل في إنجاح عملية ابتكار تخيلي لنموذج أمثلي (Exemplaire) أو مثالي، يمثل ذهنيا الحالة النقية (دونالد ماكري، 1975، ص 78)، حالة لا يمكن أن تتحقق بذاتها في الواقع، ولكنها تبقى مثالا أعلى لارتقاء الواقع نحوه.

لا نريد الإطالة في هذا الأمر، فالنموذج الأمثلي عند ماكس فيبر معروف، إنما نسارع إلى القول: إن من أنجع وسائل تجديد الأنظمة والبنى والمؤسسات.. الخ، هي اصطناع بيئة تنافسية صراعية حرّة، توضع فيها وتترك تواجه قدرها بالمنافسة والصراع، إما بإثبات الذات والارتقاء التدريجي المستمر بها نحو النموذج الأمثلي اللاواقعي (الهدف)، أو الانسحاب التدريجي من الصراع والاختفاء من الوجود.

4. 4. العنوان الفرعي الرابع: جدوى التنافس والصراع يكون أقوى بين الوحدات من نفس النوع

ولكن، هذا التنافس الصراعي الوجودي، لا ينبغي أن يكون بين أنظمة أو مؤسسات أو قطاعات من طبيعة مختلفة، بل الأجدى أن يكون بين كيانات من طبيعة واحدة. وهذه مسألة كانت قد شغلت عالم التطورية تشارلس داروين نفسه، ونبه إليها منوها بضرورة أخذها بعين الاعتبار؛ حيث أبرز ذلك قائلا في عنوان فرعي لفصل من كتابه "أصل الأنواع" (L'Origine des espèces): التنافس من أجل الحياة يكون أكثر شراسة بين الأفراد والضروب التابعة لنفس النوع" (تشارلس داروين، 2004، ص 150). ذلك، "أن الأنواع التابعة لنفس الطبقة لديها، عادة {....} الكثير من أوجه التشابه فيما بينها في العادات البنين، ودائما في التركيب، فإن التنافس بينها سيكون بشكل عام أكثر ضراوة، إذا حدث تنافس بين بعضها البعض...". (تشارلس داروين، 2004، ص 150).

ولا يجوز أن يذهب خيالنا في هذا الأمر بعيدا، فنحن لو نتمتع كثيرا في تجربة تنافسية معروفة، مرت بها دول عديدة في العقود الأربعة الماضية، لاتضح لنا الأمر جليا. فالتجارب التنافسية التي خاضتها دول عدة - مرّت بتجربة انتقالية من نظام اقتصادي موجه إداريا، إلى نظام اقتصادي حرّ أو مختلط - وتجربتنا نحن رغم خصوصيتها المعروفة تعد

واحدة منها، تُؤكد ذلك. فقد وضعت عدة دول نظام قطاعها الاقتصادي والخدماتي العمومي في تنافس متباين في الأهداف والآليات مع نظام قطاع اقتصادي وخدمي خاص ناشئ، وكانت النتيجة في عمومها غير مرضية كثيرا من حيث التأثير الإيجابي - الذي كان قد افترض أن يكون - على تطوير القطاعين؛ باستثناء خصوصية التجربة الصينية التي تحتاج إلى دراسة خاصة معمقة، وهي مع ذلك لم تبلغ غايتها الموهنة أصلا بتطورات واقع الصين السياسي مستقبلا، ولذلك فمن السابق لأوانه بعد الحكم على نجاحها النموذجي أو إخفاقها فيه.

قد لا نخطئ القول: إنه من الممكن أن هذه التجارب كانت تحتاج إلى دراسات سوسيولوجية واقتصادية وسياسية متكاملة ومعقدة، الأمر الذي يسمح لنا بتبرير جزئي لنهايتها الواقعية الحالية، والإقرار بتعدد الأسباب الكامنة وراء هذه النهاية وتنوع طبيعتها. ولكن من الواقعية الاقتصادية والسياسية بمكان أيضًا، الإقرار بأن السبب الرئيس الراجح في ذلك يعود إلى أن القطاعين لم يتمكنوا من تحقيق التكامل الضروري الذي يضمن تنمية متوازنة ومستدامة. " فالنموذج الأمثلي يشترط، من ضمن ما يشترط - إضافة إلى التنزه أو التجرد من الواقع - النقاء من أية خاصية دخيلة ومن أي غموض. (دونالد ماكري، 1975، ص 78).

وهذه الشروط غير متوفرة كلية في التجارب المذكورة. فشرط النقاء غير متوفر؛ لأن القطاعين تحكمهما، أولا: خلفيات أيديولوجية وسياسية، أي أن دافع المنافسة وهدفها غير نابعين من داخلهما، ومن ثم فهما يتنافسان لغاية أيديولوجية سياسية، أكثر ما يتنافسان من أجل تطورها الذاتي، ومن أجل تحديد أهدافهما الذاتية، وثانيا: إن هذه الخلفيات الأيديولوجية والسياسية ذاتها، هي في صراع وجودي، هدفها إثبات مصداقيتها كفكرة ومعتقد، قبل كل شيء، وثالثا وأخيرا: فإن مثل هذا الصراع المحكوم بخلفيات أيديولوجية وسياسية دخيلة عليه، هو بالضرورة صراع لا يضمن استقرار القطاع أو التنظيم أو المؤسسة... الخ ناهيك عن ضمان تطوره.

كلّ هذا، يجعلنا نفتتح بفكرة التنافس الصراعى ضمن النوع الواحد. بمعنى وضع القطاع في تنافس صراعي ذاتي بين مؤسساته ذاتها. ففي هذا الحال يكون من الممكن اصطناع نموذج أمثلي لا واقعي نقى - أي، خال من أي دخيل خارجي يشوش عليه - ففي هذه الحال يمكن تخيل الشروط المتوخاة له - نقصد بالشروط، برامج التسيير وخططه، الآليات والطاقات البشرية، والحقوق والواجبات والأهداف المنظورة المتوخاة والغايات البعيدة المرجوة - كهدف أعلى، لا يمكن بلوغها طبعًا؛ نظرا لأنها غير واقعية كما سبق وذكرنا، ولكنه نموذج مثالي نفسّر به حالة واقع القطاع أو التنظيم أو المؤسسة، ونقيس به (باعتباره هدفا مقترضا) مدى اقترابها منه، ارتقاء وتطورا.

ففي مثل هذا التنافس الصراعى داخل القطاع الواحد، أو مؤسسات القطاع الواحد؛ تربوي، صناعي، فلاحي، خدماتي... الخ، يمكن توقع ظهور ثمار التنافس، حيث يمكن للمؤسسات والتنظيمات والهياكل الديناميكية النشطة؛ داخل القطاع نفسه، إثبات وجودها وتطور ذاتها، وذلك بارتقاءها التدريجي الواقعي نحو النموذج المثالي المتصور ذهنيًا، وذلك من خلال قدرتها على التكيف مع متغيراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ التي نصطنعها لها باستمرار؛ استلهاما

من النموذج المثالي المتصور؛ وتبتعد مقابل ذلك نكوصاً، وبالتدريج أيضاً، المؤسسات والتنظيمات والهيئات غير الديناميكية، عن هدف هذا النموذج المثالي، عجزاً عن تكيفها مع متغيراته.

وهكذا، نكون أمام صراع وجودي قطاعي ذاتي من أجل البقاء، لا صراع تنافس وجودي مباشر بين الأنظمة والقطاعات والبنى المختلفة... الخ ما يعني أن خروج وحدة من الوحدات القطاعية، من السباق لا يعني نهايتها، بل يعني عجزها عن بلوغ ما بلغته غيرها - القدرة على التكيف مع المتغيرات المصطنعة من أجل التطوير والتجديد - الأمر الذي يجعل القائمين على تنظيمها وتسييرها يفهمون، من خلال النموذج المثالي طبعاً، واقعها، ويقيسون مكانتها بين سلم الارتقاء التدريجي نحو النموذج. وهنا يجد القائمون على الوحدات العاجزة، خاصة أو عمومية، أما أمرين؛ إما إصلاح أنظمة التسيير - وهم أحرار في ذلك - والعودة إلى المنافسة الصراعية في الميدان، أو إعلان الانسحاب، فسخ المجال لميلاد وحدات جديدة ترفع تحدي المنافسة الصراعية.

وقد لا نجانب القصد، إذا ضربنا مثلاً، في تجربة بريطانية، تمثلت في خلق مدرسة تعليم نموذجية، في قطاعها التعليمي العام في لندن. حيث يأمل المسؤولون أن تكون القاطرة، التي ستستقطب تدريجياً المؤسسات التعليمية الأخرى إلى نموذجها الواقعي، بغرض تعميم التجربة بنجاح.

والواقع، أن المنافسة الصراعية بين قطاعين مختلفين فيما يخص سياستهما التنظيمية والتسييرية، كما هو الحال مثلاً بين سياسيي تنظيم القطاعين العام والخاص وتسييرهما، لم تبلغ نتائجها المأمولة، فهي، أي المنافسة، قد قادت القطاعين إلى نتيجتين غير مرضيتين:

- إما أن إلى تواطئ سلبي، غايته التصالح بينهما والتعايش مع واقعهما غير التنافسي، تواطئ يكون تأكيداً على حساب تطورها، كما هو حاصل في الكثير من الاقتصاديات التي عاشت هذه التجربة.
- أو إلى هيمنة قطاع على الآخر، غالباً ما يكون بتأثير خارجي، وفي مقدمة ذلك التأثير الأيديولوجي - السياسي، الأمر الذي يكون عادة على حساب التنظيم والتسيير الاحترافيين المستقلين للقطاعين، وهذا ما نجده في تجارب بلدان أخرى.

أما عن نمط التنظيم والتسيير النموذجي في حد ذاته، فلا ينبغي استبعاد خيار إدخال أنماط أجنبية واقعية، أثبتت نجاحاتها؛ آليات وكفاءات بشرية، وإقحامها ميدانياً في المنافسة الصراعية عندنا؛ ذلك أن للعامل البشري هنا دوراً يكاد يكون حاسماً. لكن، هذه مسألة تحتاج إلى وقفة خاصة، يضيّق بها مجال هذا البحث.

خاتمة

أخيرا، وفي خاتمة هذا البحث، المتمثل في هذا الملخص. نقول: لقد حاولت أن أدلل على صحة فرضية، رأيت أنها جديرة بالبحث، والمتمثلة في إمكانية تمثّل (Assimilation)، دواعي صراع الأنواع ذاتها مع الطبيعة، من أجل البقاء؛ وذلك بمواجهة بيئتها المعادية؛ أو غير المناسبة، وإثبات جدارة وجودها فيها باستمرار؛ تكيفا بقاء أو انهماكا فزولا. تمثّل هدفه اصطناع (افتعال مقصود) عملية إسقاط بغرض تطوير تنظيم من الأنظمة المختلفة في الدولة والمجتمع، أو قطاع من قطاعاتها. وهو تمثّل أثبت جدارته، كما هو معلوم، في عدة ابتكارات تكنولوجية، منذ زمن بعيد؛ حيث شكلت الطبيعة منذ قديم الزمان، مصدر إلهام لابتكارات عدة توصل إليها الإنسان.

أما أبرز نتيجة توصلت إليها فهي: أن أي تنافس من أجل إثبات الوجود، سواء بين أنظمة أو بين مؤسسات أو قطاعات... الخ ليسوا من طبيعة واحدة، تكون نتائجه سلبية أكثر منها إيجابية. وقد قدمنا مثالاً للتدليل على ذلك، بالتنافس الذي تم - وما زال يجري في عدة دول - بين قطاعين مختلفين هما القطاع العمومي والقطاع الخاص، في كل المجالات. لذلك، اقترح اخذ هذه الحقيقة الميدانية بعين الاعتبار، في أية عملية إصلاح بهدف التطوير والارتقاء نحو المنافسة الدولية.

قائمة المراجع

المؤلفات:

- LALANDE ANDRE, 1980, VOCABULAIRE TECHNIQUE ET CRITIQUE DE LA PHILOSOPHIE, Presses Universitaires de France, France.
- أحمد أبو زيد، 2001، الطريق إلى المعرفة، دار مجلة العربي، الكويت.
- جورج بالاندي، 2007، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- ج. برونفسكي، 1981، ارتفاع الإنسان، ترجمة: موفق شخاشيرو. كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- داروين تشارلس، 2004، أصل الأنواع، ترجمة: مجدي محمود المليجي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
- دونالد ماكري، 1975، ماكس فيبر، ترجمة: أسامة حامد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. لبنان.
- نايف بلوز، 1981، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مطبعة الإنشاء - سورية
- نايف بلوز، 1986، تاريخ الفكر الاجتماعي، المطبعة الجديدة - دمشق، سورية.
- راجع، صلاح عثمان، 2001، الداروينية والإنسان - نظرية التطور من العلم إلى العولمة، منشأة المعارف بالأسكندرية - مصر.
- ر. بودون و ف. بوريكو، 1986، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: حليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- ماكس فيبر، 2011، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: صالح هلال، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، مصر.

مقالات:

- علم الدين، كمال، 1973، تطور الكائنات الحية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، العدد الرابع، الكويت، ص 13 - 51.
- أحمد أبو زيد 1973، التطورية الاجتماعية، عالم الفكر، المجلد الثالث، العدد الرابع، لكويت. 105 - 121.
- عبد الرحمن بدوي، 1974، أحدث النظريات في فلسفة التاريخ، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول، الكويت. ص 215 - 244.
- بول رازلسفيلد، 1976، علم الاجتماع، ترجمة: حافظ الجمال، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، اليونيسكو - المجلد الأول، فرنسا، ص 159 - 335.

مواقع الأنترنت:

- صلون فيليب، 2019، الفكر التطوري قبل داروين 1، موسوعة ستانفورد الفلسفية، ترجمة، رامي رأفت،
- Edward N. Zalta (ed.),
URL=<https://plato.stanford.edu/archives/win2019/entries/evolution-before-darwin/><
- ديفيد واينستين، دون تاريخ، مدخل حول المبادئ الأولى لهربرت سبنسر، موسوعة ستانفورد الفلسفية، ترجمة: حسام جاسم، محمد الرشودي، سيرين الحاج حسين، نسخة pdf
URL=<https://plato.stanford.edu/archives/win2019/entries/evolution-before-darwin/><
- ديفيد واينستين، دون تاريخ، هيربرت سبنسر، ترجمة: حسام جاسم، محمد الرشودي، سيرين الحاج حسين، موسوعة ستانفورد الفلسفية، نسخة pdf مادة هيربرت سبنسر.